حاجتنا الماسة لتنسيق عمليات تحقيق مخطوطات التراث العربى واختيار الرسائل الجامعية

د. سامي خماس الصقار

من حق الأمة العربية أن تفخر بين أمم الأرض بأمور كثيرة يأتي في مقدمتها أن الله سبحانه وتعالى ـ قد خصها بالرسالة المحمدية التي جعلها آخر رسالات السماء، وهو أمر تنفرد به دون غيرها من الأمم. وإلى جانب ذلك فمن حقها أن تفخر بالانجازات التي حققتها في مختلف العلوم والفنون والآداب، وبما قدمته للعالم من علماء وأدباء أناوروا طريق الإنسانية قروناً عديدة. ومن حسن حظنا وحظ العالم، أن العلماء المسلمين قد أودعوا نتاج أفكارهم في كتب قيمة وموسوعات ضخمة، سلم قسط لا يستهان به منها من الضياع، رغم عوادي الزمن وقسوة الظروف. وقد تمثل هذا في التراث المخطوط الموزع في مختلف أنحاء العالم وتضمه خزائن الكتب العامة والمكتبات الخاصة، وهو تراث ضخم يقدره البعض بثلاثة ملايين مخطوطة(١) تتناول كل ما عرفه الإنسان في الماضي من علوم وآداب وفنون، وهي بحق مفخرة من مفاخر الأمة العربية التي قل نظيرها لدى أي أمة من أمم العالم، بل ليمكننا القول ـ بكل اطمئنان ـ ان ما من أمة على وجه الأرض ملكت مثل هذه الثروة الضخمة من التراث !!

ولا حاجة بي إلى القول إن أمة بهذا الغنى الفكري والأدبي من حقها أن تتبوأ المكانة السامية التي تستحقها، بل هي ـ ولا شك ـ موضع حسد أمم العالم التي لم يكن لها في التاريخ نصيب، وبالتالي فليس لديها ماتقدمه للإنسانية، ولا مايذكّرها بالماضي ويقيدها إليه !! ولذا فقد دأبت الأمم على جمع تراثها وحفظه وصيانته باعتباره اللبنة الأولى في بناء صرح نهضتها الجديدة. وإننا لو تتبعنا بدايات النهضة الأوربية الحديثة، لوجدنا جذورها قد نبتت في حركة إحياء التراث الكلاسيكي القائم على جمع مخلفات اليونان والرومان وبعثها إلى عالم الوجود

لتكون الأساس الذي تبنى عليه النهضة الأوروبية الجديدة، وهذا هو دأب كل أمة تريد النهوض. وهكذا فإن الترابط بين نهضة الأمة وبعث تراثها ترابط وثيق. ولاريب أن أمتنا العربية لاتختلف بحال من الأحوال ـ بالنسبة لهذا الأمر ـ عن غيرها من الأمم، بل هي أشد ارتباطاً بتراثها، إذ هو مصدر غناها والطابع الذي يمنحها شخصيتها المتميزة. ومن هنا جاءت أهمية التراث بالنسبة لنا، وبالتالي نشأت الضرورة لجمعه وحفظه وصيانته ونشره. ولقد أدرك الدكتور صلاح الدين المنجد المدير السابق لمعهد المخطوطات العربية عندما أكد على ضرورة بذل العناية اللازمة لمعرفة مايحقق ومايطبع من مخطوطات التراث، فالعملان ينبغي أن يسيرا معاً خدمة لتراثنا وتيسيراً على العلماء والباحثين في الرجوع إلى مابقي من مخطوطات أو ماظهر منها مطبوعاً «لأن الرجوع إلى التراث هو السبيل الوحيد لمعرفة أنفسنا وماضينا، وهو السبيل الأوحد لانتاج دراسات أصيلة فيها جدة وعمق. ولقد آن لنا أن نبتعد في دراستنا حول ماضينا وتاريخنا، عن السطحية والنقل، وأن نعتمد على المصادر الأولى»[٢].

والآن، وبعد هذه المقدمة الموجزة، دعونا نلقي نظرة سريعة على المشاكل المتعلقة بهذا الموضوع، مع محاولة إيجاد بعض الحلول لها :

أولاً: تحقيق التراث ونشره :

لا أريد في هذه المقالة أن أتصدى لعمليات جمع التراث وحفظه وصيانته وفهرسته، على الرغم من الأهمية البالغة لتلك انعمليات، والسبب أن هناك أجهزة كثيرة قائمة ـ والحمد لله ـ بهذه المهمات، وتأتي في مقدمتها دور الكتب الوطنية والجامعات والمجامع العلمية والمتاحف وكثير من المؤسسات الثقافية والأفراد، وإن كان الأمر يتطلب مضاعفة الجهود لإنجاز تلك العمليات بأقرب وقت ممكن خشية تعرض المخطوطات إلى التلف والضياع إذا مابقيت مبعثرة في أيدي من لا يقدر قيمتها ويعرف حقها !! أقول إنني في هذه المقالة لا أريد التصدي لهذه الأمور، وإنما أقتصر على ناحية واحدة تتعلق بتحقيق التراث ونشره، بالنظر لما لاحظته من فوضى تعرضت لها أعمال التحقيق فأدت بدورها لبعثرة الجهود وإضاعة الأموال !!

إن التراث مهما كان غنياً فإنه يبقى عديم الفائدة إذا ظل قابعاً في الخزائن، حتى ولو

بلغت العناية بحفظه وصيانته أعلى الدرجات. وأقصى ما يمكن الانتفاع به هو أن يرجع إليه بعض الأفراد ممن عرفوا أماكن وجوده، ولديهم الصبر والقدرة على قراءة الخطوط القديمة وما يعتريها من نواقص وشوائب تجعل قراءتها أشبه بفك الطلاسم !! ولذا نشأت الحاجة إلى التحقيق لاستكمال تلك النواقص وإزالة تلك الشوائب، لكي تصبح الخطوط مفهومة سهلة القراءة. ولكن التحقيق بحد ذاته غير كاف، إذ لابد من إيصال الكتب المحققة إلى أيدي القراء من أيسر سبيل، وهنا يأتي الدور الذي تلعبه دور النشر. ولذلك فإن التحقيق والنشر توأمان لا ينفصلان، يكمل أحدهما الآخر. والحق أن عملية التحقيق والنشر في البلاد العربية قائمة على قدم وساق، وإن المطابع تقذف إلى الأسواق بأعداد كبيرة جداً من كتب التراث في كل يوم. فالمؤسسات الرسمية ودور النشر، بل والأفراد أيضاً، كل قائم بقسطه في هذا المجال، إلا أن المؤسف حقاً أن أعمال التحقيق في بلادنا لازالت يعوزها التنظيم والتنسيق، ولازلنا نرى كتاباً واحداً يتم تحقيقه من قبل شخصين أو أكثر دون أن يدري أحدهم بما يفعله الآخرون !! وكثيراً مايظهر التحقيقان أو التحقيقات في بلد واحد وفي آن واحد أو في أوقات متقاربة !! وقد سبق أن رأينا كيف أن كتاب «المغرب في حلي المغرب» لابن سعيد الأندلسي الذي حقق عام ١٩٥٥ في كل من مصر والسودان، وكتاب «الجمان في تشبيهات القرآن» لابن ناقيا البغدادي، قد حقق في عام ١٩٦٨ في كل من العراق والكويت في وقت واحد !! وهناك «كتاب المحن» لأبي العرب التميمي الذي حققه الدكتور يحي الجبوري (من العراق) ونشرته دار الغرب الإسلامي في بيروت في سنة ١٩٨٣، وإلى جانبه تحقيق الدكتور عمر العقيلي (من السعودية) الذي نشرته دار العلوم في الرياض في سنة ١٩٨٤ !!

والحق إنه لمؤسف جداً أن يتكرر هذا الأمر، فيحظى كتاب واحد بالتحقيق أكثر من مرة وتبقى عشرات الألوف (بل مئات الألوف) من المخطوطات العربية مكدسة في الخزائن دون أن يمسها إنسان !! وكم كان حرياً بنا أن نوجد الوسيلة التي من شأنها أن تجنبنا تكرار هذه الظاهرة المؤسفة التي صرنا نلمسها باستمرار، إذ تحمل إلينا «نشرة أخبار التراث العربي» التي يصدرها معهد المخطوطات العربية مثل هذه الأنباء على

الدوام. ولئلا يظن القارىء الكريم أنني أبالغ في وصف هذه الظاهرة الخطيرة، فإنني أنقل إليه ماورد في العددين ١٨، ١٩ من «نشرة أخبار التراث العربي» آنفة الذكر الصادرين في أواسط عام ١٩٨٥م، من أمثلة صارخة ليقف بنفسه على مدى ما وصلت إليه الفوضى في هذا المجال:

١ ــ نشر الدكتور محمد رضوان الداية «ديوان يحيى بن حكم الغزّال» في دمشق في سنة ١٩٨٢م، في حين أن الدكتور حكمت على الألوسي سبق له ذلك، ونشر الديوان في بغداد في عام ١٩٧١م، كما أن الأستاذ محمد صالح البنداق نشره في بيروت في عام ١٩٧٩م.

٢ ــ يقوم الأستاذ محمد عبد الجليل (من المغرب) بتحقيق كتاب «محاسن المجالس» لابن العريف الذي سبق للمستشرق الأسباني بلاسيوس أن حققه ونشره في سنة ١٩٧٥م، وتبعه نهاد الخياط في سنة ١٩٨٠م. كما أن المستشرق الأمريكي وليم إليوت، نشر هذا الكتاب مع ترجمته الانكليزية في بريطانيا بالتعاون مع الدكتور عدنان خالد (من العراق) في سنة ١٩٨٠م نفسها.

٣ ــ يقوم الأستاذ محمد بن ناصر العجمي بتحقيق كتاب «الأوائل» للحافظ ابن أبي عاصم، في حين أن هذا الكتاب حققه الدكتور عبدالله الجبوري (من العراق) ونشره المكتب الإسلامي في بيروت. وقد علقت «نشرة أخبار التراث العربي» على ذلك بقولها(٣)، أن تحقيق الدكتور الجبوري ممتاز وعلى مستوى عال والكتاب غير محتاج إلى إعادة تحقيق !! وأضافت النشرة قائلة: «**أن الأستاذ العجمي قد نشر عدداً من الكتب سبق أن حققت تحقيقاً علمياً جيداً ونشرت قبل نشره لها بسنوات**، وقد أشرنا إلى ذلك في أكثر من عدد من نشرة أخبار التراث العربي»(٤).

٤ ــ أنهى الأستاذ محيي الدين مستو بالمدينة المنورة تحقيق كتاب «رياض الصالحين» للإمام النووي، علماً بأن الكتاب سبق تحقيقه ونشره في القاهرة في سنة ١٩٨٣. وقد علقت على ذلك نشرة أخبار التراث العربي(٥) قائلة بأن الكتاب قد صدر في أكثر من طبعة في دمشق وبيروت. كما أن الأستاذ محيي الدين نفسه يعمل على تحقيق كتاب «الاذكار» للنووي نفسه، بينما سبق وحقق هذا الكتاب الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، ونشر في بيروت في عام ١٩٧١، كذلك سبق ونشر هذا الكتاب بمصر عدة مرات.

٥ ـ يعمل الدكتور بير محمد حسن من باكستان في تحقيق كتاب «الباب الزاخر» للحسن الصاغاني، وكان المجمع العلمي العراقي ووزارة الثقافة العراقية قد قاما بنشر الكتاب بتحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين.

٦ ـ انتهى الدكتور صبيح التميمي وكامل شهوان **من العراق**، من تحقيق كتاب «المسائل البصريات» لأبي علي الفارسي، في حين يعمل الدكتور علي المنصوري من **العراق** أيضاً في تحقيق الكتاب المذكور، بل وإن طالباً في جامعة دمشق يعمل على تحقيقه كجزء من رسالة الماجستير.

٧ ـ أنهى الدكتور على المنصوري (من العراق) تحقيق كتاب «العضديات» لأبي علي الفارسي، بينما يعمل طالب في جامعة دمشق على تحقيقه كجزء من رسالة الماجستير.

٨ ـ أنهى الدكتور يحيى الجبوري (من العراق) تحقيق كتاب «الفاضل في أدب الكامل»، بينما سبق للأستاذ يوسف مسكوني من العراق أيضاً، أن حقق الكتاب نفسه وطبعه في بغداد في سنة ١٩٧٢م.

٩ ـ أنهى الدكتور علي زوين (من العراق) تحقيق كتاب «الفرق بين الحروف الخمسة» لابن السيد البطليوسي، بينما سبق ونشر الكتاب مرتين، الأولى في القاهرة في سنة ١٩٨٢م بتحقيق حمزة النشرتي، والثانية في دمشق بتحقيق عبدالله الناصر، ونشر في سنة ١٩٨٤م.

١٠ ـ تعمل الأستاذة كلستان محمد سعيد في جامعة غرناطة بتحقيق «الترجمانة الكبرى» لأبي القاسم الزياني كجزء من رسالة الدكتوراه، في حين سبق وحقق الكتاب من قبل الأستاذ عبد الكريم الفيلالي ونشر في الرباط في عام ١٩٦٧م.

١١ ـ أنهت الدكتورة دورتيا كرافولسكي من ألمانيا الغربية بتحقيق القسم الجغرافي من كتاب «مسالك الأبصار» لأبي فضل الله العمري، وباشرت في طباعته، في حين شكلت لجنة في دار الكتب المصرية لتحقيق الكتاب، كما أن جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض تعمل على جمع نسخه تمهيداً لتحقيقه ونشره !!

١٢ ـ يعمل عادل الشيخ حسين من العراق في تحقيق كتاب «الملاحة في علم الفلاحة» لعبد الغني النابلسي، بينما سبق وصدر الكتاب المذكور في أكثر من طبعة، وكان آخرها في بيروت في سنة ١٩٧٩م(٦).

١٣ ـ صدر عن المركز الحضاري في الكويت كتاب «المطالب العالية» للرازي

بتحقيق الدكتور أحمد السقا، في حين سبق وكان تحقيق هذا الكتاب كجزء من رسالة للدكتوراه التي قدمها أحمد الشريف إلى الجامعة الأزهرية في سنة ١٩٧٣م.

١٤ ـ أنهى الدكتور رضوان السيد من لبنان، تحقيق «مختصر تاريخ دمشق» لابن منظور، وباشر في طباعته في ١٥ مجلداً، في حين أن احدى دور النشر في دمشق قد أصدرت سبعة أجزاء منه، وهي مواظبة على اصدار بقية الأجزاء.

١٥ ـ صدر كتاب «الكنى والأسماء» للإمام مسلم في المدينة المنورة بتحقيق الدكتور عبدالرحيم القشقري في عام ١٩٨٤م، في حين صدر الكتاب في السنة نفسها في دمشق بتحقيق الأستاذ مطاع الطرابيشي.

١٦ ـ أوشك الدكتور حسين خربوش من الأردن، على أنهاء تحقيق كتاب «قلائد العقيان» لابن خاقان، بينما سبق وحقق هذا الكتاب من قبل الأستاذ محمد العناني، ونشر في تونس في سنة ١٩٦٦م.

١٧ ـ صدر في بيروت في عام ١٩٨٥م كتاب «أيها الولد» للإمام الغزالي بتحقيق الشيخ علي محيي الدين القره داغي، في حين سبق وصدر هذا الكتاب في سنة ١٩٨٤م ببغداد، بتحقيق جميل ابراهيم حبيب.

هذه نماذج قليلة من كثير، أردت أن أبرهن من خلالها على مدى الفوضى التي بلغتها عملية التحقيق والنشر للتراث العربي، حتى أصبح الكتاب يحقق وينشر في بلد واحد مرتين دون أن يدري أحد المحققين بما يفعله الآخر. وسبب ذلك واضح وضوح الشمس، وهو غياب التنسيق والتنظيم، مما ترك المجال واسعاً لكي تسود الفوضى وتتبعثر الجهود.

ولقد تشكى قبلي الدكتور صلاح الدين المنجد(٧) من اهمال تسجيل النتاج الفكري المطبوع سواء كان ما ألفه المعاصرون أو خلفه القدامى. وعلى الرغم من اصدار مجلس جامعة الدول العربية قراراً قبل أكثر من عشر سنوات بإنشاء مركز لتسجيل المطبوعات في البلاد العربية، فإن هذا المركز لم يظهر إلى حيز الوجود. وإننا وإن كنا نقدر الجهود التي بذلت في اعداد «معجم سركيس للمطبوعات العربية»، فإنه جهد فردي مضى عليه زمن طويل يزيد على نصف قرن ومثله كتاب «اكتفاء القنوع بما هو مطبوع» للمستشرق الأمريكي (فان دايك)، كما نقدر جهود «معهد المخطوطات العربية» الذي أسلفنا ذكره، وجهود القائمين على

«مجلة معهد الدراسات الشرقية للآباء الدومنيكان في القاهرة» التي اعتادت على التنويه بما يصدر في مصر وحدها من مخطوطات مطبوعة، ومثلها السجل الثقافي الذي تصدره وزارة التربية ووزارة الإرشاد المصريتان، وفيه تنويه بالمخطوطات المطبوعة، فإن ذلك خاص بمصر وحدها. ومع ذلك فإن هذا السجل لايصل إلى أيدي العلماء والباحثين لصعوبة الحصول عليه بسبب الاجراءات الإدارية المعقدة في اقتنائه(٨). أما المخطوطات العربية التي تنشر في البلاد الأجنبية، فمعرفتها أكثر صعوبة من تلك التي تنشر في البلاد العربية، والسبب أن دور النشر هناك متناثرة في عدد كبير من الأقطار والحصول على كشوف منشوراتها ليس متيسراً دائماً. ثم إن المجلات الاستشراقية التي تنشر أخبار التراث ليست كلها معروفة لدى الباحثين العرب، بل إن بعضها تنشر بلغات ليست مألوفة كثيراً لدى أولئك الباحثين، ولاسيما المهتمين بالتراث منهم خاصة، مما حال دون امكان استفادتهم منها.

وفي ظني أن معالجة المشكلة هي في غاية السهولة إذا ماالتزمنا بتقليد بسيط جداً، هو ألا يقدم المحققون على تحقيق أي مخطوط قبل الاستفسار من معهد المخطوطات العربية (ومقره في الكويت)، وهو من مؤسسات جامعة الدول العربية التي تمثل جميع الأقطار العربية، أقول ينبغي على كل من يرغب في تحقيق مخطوطة ما، أن يستفسر من هذا المعهد عما إذا كان هناك أحد قد سبقه إلى تحقيقها، أو هو بصدد تحقيقها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنه من واجب كل من يقوم بتحقيق مخطوطة من المخطوطات، أن يبادر بإبلاغ ذلك إلى المعهد ليتولى بدوره نشر النبأ في النشرة آنفة الذكر. وعلى دور النشر أن تقوم بعمل مماثل تجنباً لازدواجية الأعمال، ومنعاً لبعثرة الجهود وتبذير الأموال، وخدمة للتراث الذي ينتظر المحققين. فبدلاً من اضاعة الجهد والمال في تحقيق مخطوطة واحدة مرتين أو أكثر، بوسعنا أن نخصص ذلك الجهد والمال لتحقيق مخطوطتين أو أكثر !! ولكن هذا لايعني صرف النظر عن إنشاء مركز تسجيل المطبوعات الذي سبق وقرر مجلس جامعة الدول العربية إنشاءه، بل على العكس، فإن إنشاء هذا المركز ينبغي الاسراع فيه وتعزيز صلاحياته ودعمه بما يحتاج من موظفين متخصصين وتزويده بالأجهزة والمعدات، ولاسيما أجهزة

الحاسب الآلي، ليتسنى له أداء مهمته على أحسن وجه، وليس هذا على همة الغياري بعزيز ! كما انني لا أدعو إلى منع اعادة تحقيق مخطوطات الكتب التي سبق وحققت إذاً مااستجدت أمور تستدعي إعادة التحقيق، كأن تكتشف مخطوطات جديدة لتلك الكتب هي أكثر صحة وكمالاً، أو أن تكون النسخة المكتشفة هي نسخة المؤلف أو أكثر قرباً إليها.

ثانياً: الرسائل الجامعية :

والآن، فلننتقل إلى موضوع آخر لايقل أهمية عن موضوع إحياء التراث، بل إن الصلة بين الموضوعين وثيقة كما سنرى – إن شاء الله – وأعني به ازدواجية العمل في اعداد الرسائل الجامعية (الاطروحات) بشكل يشبه إلى حد بعيد مارأيناه بالنسبة لتحقيق المخطوطات، فالأخبار تطلع علينا من حين لآخر عن قيام الباحثين باعداد رسائل وأطروحات عن موضوعات سبق طرقها والكتابة عنها. وهكذا تحظى موضوعات قليلة باهتمام الباحثين في حين تبقى موضوعات مهمة أخرى مهملة لايمسها أحد !! والحق أن تاريخنا سواء الإسلامي منه أو القديم أو الحديث، لايزال في أغلب نواحيه بحاجة لمن يدرسه دراسة علمية متأنية قائمة على تطبيق مناهج البحث وقواعد مصطلح التاريخ، إن المجال فيه واسع لمن يريد أن يختار، سواء أكان ذلك في النواحي السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، أو أي جانب من الجوانب الحضارية. ولذلك فليس هناك مايضطر إلى التهالك على موضوعات محدودة نعيد بحثها بدون مبرر، ونكرر الكلام فيها بدون سبب وجيه، ونهمل جوانب مهمة من تاريخنا لم تمسها يد إنسان، فتبقى يلفها الغموض ويغرقها الظلام!!

وهنا أيضاً أخشى أن يتهمني القارىء بالمبالغة، ولذلك سوف ألجأ مرة أخرى إلى إيراد الأمثلة، لكي أبرهن على أن المشكلة قائمة فعلاً، بل وانها تستشري – كلما افتتحت أقسام جديدة للدراسات العليا في الجامعات العربية – إن لم نبادر إلى وضع حد لها. وسوف أكتفي هنا بالرجوع إلى «نشرة أخبار التراث العربي» التي تتناول عادة أخبار الرسائل الجامعية التي لها علاقة بالتراث فقط. ولذا فإن ظاهرة التكرار التي نتحدث عنها هنا، تتعلق بالرسائل الجامعية ذات العلاقة بالتراث دون غيره من الموضوعات. وفيما يأتي نماذج منها :

١ – سجل الطالب أحمد أبو الطيب تحقيق

كتاب «السحر والشعر» تأليف لسان الدين ابن الخطيب، لنيل دبلوم الدراسات العليا من جامعة محمد الخامس بالرباط، بينما سبق وكان تحقيق هذا الكتاب رسالة للماجستير قدمها السيد عمار ابراهيم قدور إلى جامعة عين شمس في سنة ١٩٧٥م.

٢ ـ كتاب «المسائل البصريات» لأبي علي الفارسي الذي أنهت تحقيقه في آن واحد جماعتان منفصلتان في العراق، كان تحقيقه في الوقت نفسه موضوع رسالة ماجستير لأحد طلاب جامعة دمشق هو السيد محسن خرابة.

٣ ـ كتاب «العضديات» لأبي علي الفارسي الذي أنهى تحقيقه أحد أساتذة جامعة بغداد، كان تحقيقه أيضاً موضوع رسالة ماجستير لأحد طلبة جامعة دمشق هو السيد شيخ الراشد.

٤ ـ كتاب «الترجمانة الكبرى» لأبي قاسم الزياني الذي سبق وقام الأستاذ عبد الكريم الفيلالي بتحقيقه ونشره في الرباط في عام ١٩٦٧م، تعمل على تحقيقه إحدى طالبات جامعة غرناطة كرسالة للدكتوراه، هي كلستان محمد سعيد.

٥ ـ كانت «دراسة شعراء بني يشكر» موضوع رسالة الماجستير التي قدمها محمود أحمد اسماعيل إلى الجامعة الأردنية في عام ١٩٨٠م، هي الآن موضوع رسالة للماجستير سجلها الطالب راشد بن سعد القين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض.

٦ ـ تحقيق كتاب «شرح قواعد الاعراب» للكافيجي هو موضوع رسالتين للماجستير يتم اعدادهما في كل من الجامعة المستنصرية ببغداد وجامعة دمشق في آن واحد !!

٧ ـ تحقيق مخطوطة كتاب «أنباء الجليل المؤيد مراد خان ببناء بيت الوهاب الجواد» لمحمد بن علان الصديقي، كان موضوع رسالة للماجستير يوشك الطالب خالد عزام الخالدي على تقديمها إلى كلية الآداب بجامعة الملك سعود، في حين أن طالباً هو عبدالله بن سليمان اللهيب قد سجل تحقيق المخطوطة نفسها رسالة للماجستير في كلية الآداب بجامعة الملك عبد العزيز بجدة !!

وهكذا نجد هنا أيضاً مثلاً آخر على الفوضى، فنرى رسائل كثيرة تسجلها جامعاتنا دون النظر إلى سبق تسجيلها في جامعات أخرى، أو أنها تكلف طلابها بتحقيق بعض المخطوطات كجزء من اطروحاتهم دون أن تنبه إلى أن تلك المخطوطات قد سبق تحقيقها. وهكذا تضيع

الجهـود وتبقى عشرات الألـوف من المخطوطات قابعة في رفوفها لاتمسها يد انسان !! كما تبقى الوف الموضوعات التي تستحق البحث والدراسة ولا يتصدى لها أحد من الطلاب فيتخذها موضوعاً لرسالته الجامعية، بينما يقبل الكثيرون منهم على إعادة دراسة موضوعات سبقت دراستها، بـل واستنفدت، أو يكـررون تحقيق مخطوطات سبق وأن حققت !!

وعلاج هذه المشكلة سهل يسير، يمكن تلخيصه بما هو آت :

١ ــ تكليف مؤسسة عربية ذات صفة دولية كمنظمة التربية والثقافة والعلوم التابعة لجامعة الدول العربية، أو اتحاد الجامعات العربية، باصدار نشرة شهرية تنشر فيها عناوين الأطروحات والرسائل الجامعية التي تسجل في جامعات الدول العربية، مع محاولة الحصول على عناوين الرسائل التي تسجل في الجامعات الأجنبية مما لها علاقة بالتراث العربي والدراسات العربية على الأقل. والحق أن «معهد المخطوطات العربية» قائم بهذا الواجب تطوعاً، إذ يتناول في نشرته التي تصدر مرة كل شهرين، عناوين الأطروحات التي تسجل في الجامعات العربية، إلا أن ماينشر فيها ليس شاملاً، حيث أن الجامعات العربية غير ملزمة بإرسال مثل هذه المعلومات إلى المعهد. ولذلك اقتصر الأمر على الجامعات التي تتعاون مع المعهد، وهي قليلة جداً. وعليه فإن من الضروري استصدار قرار من مجلس وزراء التربية والتعليم في الدول العربية، يلزم الجامعات بإبلاغ المعهد بعناوين الأطروحات التي تسجل فيها ليتسنى له نشرها أولاً بأول، وبذلك نوفر على طلبتنا مؤونـة التورط في تحقيق مخطوطات سبق تحقيقها، أو في تكرار دراسة موضوع سبقت دراسته.

٢ ــ إصدار التعليمات إلى معاهد الدراسات العليا في الجامعات العربية، بضرورة الإتصال بالمؤسسة المذكورة في الفقرة السابقة، عندما يتقـدم إليها طـلاب الـدراسـات العليـا لتسجيـل عنـاوين أطروحاتهم، للتحقق من عدم وجود التكرار، إذ يخشى أن يكون الموضوع قد سجل ولم يصل خبره إلى تلك المعاهد بسبب عدم وصول النشرة ذات العلاقة إلى أيدي المسؤولين.

٣ ــ تكليف الجامعات العربية بإصدار دليل سنوي ــ إن أمكن ــ يتضمن قوائم الأطروحات التي سجلت فيها. وفي الحقيقة

فإن بعض الجامعات تصدر مثل هذا الدليل، إلا أنها لاتصدره بانتظام مما يضيع الفائدة المرجوة منه. ومما يجدر ذكره في هذا الصدد أن الدكتور محمد عبد الحميد عيسى من جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض، يعكف الآن على إعداد دليل للاطروحات الجامعية التي تتعلق بالدراسات الأندلسية المغربية(٩)، وقد وجه نداء إلى الباحثين والمتخصصين في تلك الدراسات ــ ولاسيما في بلاد المغرب ــ لموافاته بما لديهم من معلومات عن تلك الأطروحات فعسى أن يلقى نداؤه الإستجابة التي يستحقها ليتسنى له أداء مهمته. كما نأمل أن يكون الدكتور عيسى قدوة لباحثين آخرين يتصدرون لصنع دليل للاطروحات التي تتناول حقولاً أخرى غير الدراسات الأندلسية والمغربية، وبذلك يساهمون مساهمة مشكورة في إزالة الفوضى التي يعاني منها طلبة الدراسات العليا عند اختيار موضوعات أطروحاتهم.

ثالثاً: الترجمة:

ومما له علاقة بموضوع مقالنا هذا، تكرار ترجمة بعض الكتب المؤلفة بلغات أجنبية، لا شك أن المشكلة هنا ليست كبيرة كتلك التي شهدناها في تحقيق المخطوطات، أو في اختيار الموضوع للأطروحات الجامعية، إلا أنها موجودة، ولربما أخذت طريقها إلى التفاقم إذا لم نتدارك أمرها من البداية. والذي حملني على تناول هذه المسألة هو مالمسته شخصياً عندما قمت بدراسة كتاب «وصف إفريقيا» للحسن الوزان المسمى «ليو الافريقي» المتوفي حوالي سنة ١٥٥٠م(١٠)، فوجدت أن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض قد قامت بترجمة هذا الكتاب ونشره في سنة ١٩٧٩ بمناسبة انعقاد المؤتمر الجغرافي الإسلامي الأول في تلك السنة، وهو كتاب ضخم يقع في ٦٧٥ صفحة، تمت ترجمته من اللغة الفرنسية المنقولة بدورها عن اللغة الإيطالية التي صنف بها الوزان كتابه هذا عندما كان مقيماً في كنف الفاتيكان. ولكن هذا الكتاب مالبث أن ترجم في المغرب مرة أخرى، ويبدو أن من ترجمه هناك لم يصل إلى علمه وجود ترجمة عربية منشورة !!

وحصل شيء مماثل بالنسبة لرحلة ناصر خسرو والمسماة «سفر نامه» التي سبق للدكتور يحيي الخشاب أن ترجمها إلى العربية منذ مدة طويلة، وقد طبعت عدة مرات، وآخرها طبعة سنة ١٩٧٠، ألا أن الدكتور أحمد خالد البدلي الأستاذ في جامعة الملك سعود قد قام بترجمتها مرة أخرى، وقامت

الجامعة المذكورة بنشرها في سنة ١٩٨٣م.

ولايفوتنا في هذه المناسبة ذكر كتاب «العربية - دراسات في اللغة واللهجات والأساليب» تأليف المستشرق الألماني «يوهان فك Johan Fuck» الذي نقله من اللغة الألمانية إلى العربية قبل حوالي ٤٠ عاماً الدكتور عبد الحليم النجار وراجعه الدكتوران أحمد أمين ومحمد يوسف موسى، ونشر في القاهرة آنذاك. ثم صدر هذا الكتاب مؤخراً بعنوانه المشار إليه آنفاً بتمامه حرفاً بحرف، ولكن ترجمته جاءت في هذه المرة منسوبة إلى الدكتور رمضان عبد التواب. وقد أثار ذلك موجة من النقد نقلت جانباً منها جريدة «الرياض» في عددها ٥٩٨٤ الصادر يوم ١٤٠٥/٢/١٧هـ الموافق ١٠/ ١١/١٩٨٤م، فقد اتهم الدكتور عبد التواب بالسطو على ترجمة الدكتور النجار، وما إلى ذلك مما هو خارج عن نطاق هذا المقال. لكن الذي يهمني هنا هو تكرار ترجمة كتاب واحد مرتين.

وعلى أي حال، فإن من المستحب، إن لم يكن من الواجب، أن تتولى إحدى الجهات الثقافية العربية ذات الصفة الدولية أمر الاعلان عن الكتب التي ترجمت وتلك التي يتصدى لترجمتها الباحثون، لئلا يتورط غيرهم في إضاعة وقته وماله في تكرار الترجمة بدون مبرر. ومن الطبيعي فإنه يتوجب على كل من يزمع ترجمة كتاب ما أن يبلّغ عزمه هذا إلى الجهة الثقافية المشار إليها آنفاً، لتنشر ذلك النبأ على الملأ في الوقت المناسب.

هذه بعض الملاحظات التي عنّت لي، وقد رأيت من واجبي تسجيلها ونشرها، لعلها تجد آذاناً صاغية من جانب المعنيين بموضوع التراث العربي والدراسات الجامعية وأمور الترجمة. وإنني لا أزعم بأن مقترحاتي المتواضعة هذه ستكون كفيلة بالقضاء على الفوضى والازدواجية، ولكنها ربما كانت حافزاً لغيري على الإدلاء بدَلْوِهم في هذا الموضوع وتقديم مقترحات أخرى من شأنها معالجة الوضع وتدارك مافاتني ذكره من علاج، والله الموفق.

الهوامش :

(١) د. صلاح الدين المنجد: معجم المخطوطات المطبوعة، بيروت ١٩٧٨، ج ١ ص ٧.

(٢) المنجد: المرجع السابق، ص ٧.

(٣) العدد ١٨ من النشرة، ص ٨.

(٤) المرجع السابق، في الموضع نفسه.

(٥) المرجع السابق، ص ١٩.

(٦) المرجع السابق، ص ٣١.

(٧) المنجد: المرجع السابق ج ١ ص ٥ - ٦ كما أن الدكتور أكرم ضياء العمري له شكوى مماثلة، حيث دعا إلى ضرورة تنسيق الطاقات في هذا المجال، وذلك في كتابه «التراث والمعاصرة» المطبوع في قطر ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م ص ٨٣ - ٨٤.

(٨) المنجد: المرجع السابق، ص ٦.

(٩) أنظر: نشرة التراث العربي، العدد ٩ لشهر أيار وحزيران ١٩٨٥م، ص ١٤.

(١٠) نشرت الدراسة في «مجلة كلية الآداب» بجامعة الرياض - العدد ٨ لسنة ١٩٨١ ص ٤٣٩ - ٥١٨.